

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لولا أن
 هدانا الله والحمد لله
 رب العالمين

حول تحقيق
 شرح التيسير لـ ابن عقيّل
 دكتور محمد أبو الفتوح شريف

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد بن حنبل، وأصل وأسلم على أشرف أنبيائه، أما بعد...

لقد أعدى مركز البحث العلمي وإحياء التراث بكلية الشريعة في مكة المكرمة - أهدى

إلى قسم اللغة العربية بكلية التربية بالمدية الثورة مجموعة من إنتاجه الثرائى القيم. وكان من نصيب بعض هذه الأعمال العلمية النفيسة. ومن بينها كتاب «شرح التسهيل لأن عقيل»^(١) بتحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات.

وقد أقبلت على الكتاب - شاكرا معجبا - أقلب صحائفه، وألقب بين دفتاه، فهو لأشك كتاب ذو خطر، ويكفيه أنه لعالمين كبيرين من علماء النحو العربى، وباحثين أستاذين من الذين خدموا النحو، وفسروا مسائله، وأسهموا فى بناء صرحه العملاق. هذان العالمان هما: ابن مالك وابن عقيل، فالأول: تسهيل القوائد، ولأختر: المساعد على تسهيل القوائد. وبعبارة أخرى: المتن لأن مالك، والشرح لأن عقيل، والأخير ممن أعصوا بطريقة ابن مالك فى النحو، وهو أحد شراح الألفية المشهورين.

وكم كان مقيدا أن أقرأ شرح ابن عقيل (المساعد) بعد قراءة متن ابن مالك (التسهيل)^(٢) من قبل، فلا شك أن ابن عقيل خدم النص، وجلا غوامضه، وأضاف كثيرا من الأمثلة والشواهد القرآنية والشعرية وغيرها.

والكتاب لأغنى لشخص عنده، فهو كتاب نحو مقيد، وهو أحد كتب تراثنا النحوى الأصيل الذى يجب أن يأخذ مكانه فى المكتبة العربية الحديثة.

ولكننى بعد أن قرأت كثيرا من أبوابه، أحسست بأن منهج التحقيق فى حاجة إلى وقفة، ولابد من مناقشة الأستاذ المحقق فيما عن لى من ملاحظات - من وجهة نظرى - لكى نحاول النظر فيها - إن شاء - فى الطبعة المقبلة بإذن الله. فالعمل العلمى مهما بلغ فيه لإسليم من المأخذ، وكثير من المؤلفين والباحثين والمحققين يقولون فى مقدماتهم كتاباتهم: طوى لمن أهدى إلى عبوى. والعمل العلمى الجاد لا يتكامل إلا بالنقد والمناقشة، وجل من لا يخطئ، والكمال المطلق ليس من صفات البشر.

وسوف أحاول جاهدا الوقوف بموضوعية وحيدة أمام ما بين يدى من الكتاب، فأقول بتوصيفه، ثم أبين منهجه، وأوضح ماله وماعليه. وسيكون عماد المناقشة الأصول التى اصطلاح عليها المحققون حديثا، وأكدها شيخ المحققين الأستاذ عبد السلام هارون فى كتابه «تحقيق النصوص ونشرها»^(٣). والله سبحانه ولى التوفيق.

أولاً : توصيف الكتاب :

- العنوان : المساعد على تسهيل الفوائد، أو «شرح التسهيل» لابن عقيل.
 المؤلف : ابن ابن مالك، والشرح لابن عقيل.
 الأجزاء : اثنان، مام إنجازه : الأول.
 المحقق : الدكتور محمد كامل بركات.
 الناشر : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة في مكة المكرمة.
 تاريخ النشر : ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.
 المطبعة : دار الفكر بدمشق (طبع بطريقة الصف التصويري الإلكتروني والأوفست).
 عدد الصفحات : اثنان وتسعون وسائة صحيفة، غير خمس عشرة صحيفة للمقدمة.
 الغلاف : أحر فاخر، كتب بخط مذهب.

ثانياً: منهج التحقيق ومناقشته :

بدأ الأستاذ المحقق بمقدمة، أتمها نص الكتاب، ثم ختمها بالفهارس. وأبدأ ملاحظات حول المقدمة: والمقدمة التي أوردتها محقق هذا الكتاب، لم يثر فيها شيء من تلك الأصول التي ارتضاها جمهور المحققين.

فقد بدأ المحقق كلامه بقوله: «هذا الشرح لمن كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد المعروف بالتسهيل لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي الشافعي نزيل دمشق. ولد بـ...» أقلم يكن من الأنسب أن يتضح مدخله في المقدمة أكثر من هذا؟ أما كان من المناسب أن يعرض الكتاب ويقول: إن المتن للعلان، والشرح للعلان وسأقدم للقارئ تعريفاً بصاحب المتن، ثم أعرفه بصاحب الشرح؟ حتى لا يفتاج القارئ وهو يقرأ كتاباً لابن عقيل بتعريف مفاجئ، لابن مالك في السطر الثاني من المقدمة، ثم ترك تعريف ابن مالك فجأة - وكان يمكنه أن يقدمه لنا في حاشية الصفحة - لينتقل إلى الحديث عن أهمية كتاب التسهيل الذي شرحه ابن عقيل، ثم يعدد شروحه متعددة لعلماء مختلفين - في استطراد - حتى يصل إلى قوله - ولعل هذا ما كان يرمى إليه : «وقد تركت هذه الشروح جميعاً، لما وجدت بها من نقص، أو بسخطها

من عيوب، واحترت هذا الشرح (المساعد على تسهيل الفوائد) لأن عقيل - من بين هذه الشروح لما لمست فيه من مميزات لم أجدها في مصنف آخر... (٣١٢).

أما يكن من الأجدى أن يقدم الأستاذ المحقق هذه العبارة، ثم يقود القارئ معه إلى مااستتبع من حديث عن النسخ والشروح المختلفة التي جعلته يختار هذا الشرح دون غيره، كما أنه من المنقيد - من وجهة نظري - أن توضع مثل هذه الأمور تحت عنايات تجارية مثل: لم اخترنا الكتاب؟ أو لم يمتاز؟ وكان الأفضل تأخير هذه النقطة إلى أن ينتهي من ترجمة ابن عقيل تفصيلاً، وقبل البدء في وصف النسخ التي حقق عنها الكتاب.

ويستمر المحقق في بيان وسرد بعض نماذج من الكتاب في غير مكانها، خصوصاً أنه لم يبين أنه سيقدم دراسة للكتاب المصنف، وينقل من هذه النماذج إلى الحديث عن ابن عقيل صاحب الشرح بعد أن نسي القارئ أن هذا المصنف هو ابن عقيل نفسه. وفي الحقيقة لقد جاء تعريفه لابن عقيل مخالفاً لمنهج في تعريف ابن مالك، فقد اكتفى - في هذا المجال بالقول عن بعض كتب التراجم قائلا: «أول الدرر الكامنة: الحلي الباسي الأصل نزيل القاهرة. وفي مفتاح السعادة: الهاشمي الأصل المصري المولد... وفي بقية الوعاة: الحمداي الأصل، ثم الباسي المصري، قاضي القضاة... قال ابن حجر: ولد سنة ٧٠٠هـ، وقرأت بخط الشيخ بدر الدين الزركشي ولد سنة ٦٩٤هـ. وقال السيوطي في بغية: قال ابن حجر والصفدي: ولد يوم الجمعة تاسع المحرم... أخذ القراءات عن النقي الصائغ، واللفه عن الزين... قال في الدرر: وقدم القاهرة ممثلاً... ناب في الحكم عن الزوين بالحسنية... ودرس بالقضية... وكان معروفاً بالتأني البالي في ملبسه ومأكله ومسكنه... قال في الدرر: وقال شيخنا ابن القرات... وشرح الألفية والتسهيل... وفي مفتاح السعادة... قال ابن الجزري... قال السيوطي (١)، حقاً إنها لترجمة عجيبة! إن المحققين في تقديمهم لراجم الأعلام من أصحاب التصانيف الكمية التي يحققونها يقرأون ماكتبته كتب الطبقات المختلفة، ودرسونها، ويوزنون بين ما جاء فيها، ويتخيرون مايرضون، ويعرضون الترجمة وفق الشرح الذي يراه كل منهم على هيئة تعريف متكامل تظهر فيه شخصية الباحث نفسه، ثم ينسب مايشاء من القول إلى أصحابها في الحواشي.

ومثال بسيط أتى به مما ذكرت آنفاً، وهو تلخيص مولد ابن عقيل، حيث أورد له المحقق تلويح ثلاثة، فأياً أولئك؟ وأياً يرجع؟ أم الخيار متروك للقارئ؟.

ثم - أين أرقام الصحائف التي رجع سيادته إليها في المصادر المذكورة وما طبعها؟ لقد وجدت في آخر الترجمة إحالة إلى بعض المصادر التي ورد ذكرها في الحاشية رقم ٥ من صفحة ١٨٠ وليست الإحالة إلى كل المصادر المذكورة، ثم إن واحدا منها وهو بغية الوعاة، قدمه المحقق بدقة كاملة، ولم يذكر طبعات غيره من المصادر، كما أنه لم يشر مطلقا إلى (مفتاح السعادة) في هذه الحاشية على الرغم من نقله عنها في ثلاثة مواضع مختلفة.

وفي نهاية المقدمة جاء حديث المحقق عن نسبة الكتاب ونسخ التحقيق، واستغرق الحديث عن نسبة الكتاب أقل من خمسة أسطر (١٠٠) وقحاها أن تأكيد النسبة ناتج عن نسبه إلى مصنفه في جميع المراجع التي ترجمت له. وأقول: اعتقد أن هذا لا يكتفى، فهناك أسلوب المصنف في غير هذا الكتاب، ومنهجه في معالجة الشروح، خصوصا أن لأن عقيل شرحا مشهورا لألفية ابن مالك نفسه طبع مرات عديدة، ونقول من أتى بعد ابن عقيل عن هذا الشرح (المساعد). كل تلك الوسائل كان ينبغي إضافتها في تحقيق نسبة الكتاب إلى صاحبه.

لم انتقل المحقق فأعطي الحديث حقه عن النسخ المخطوطة التي حقل عنها الكتاب في أكثر من أربع صحائف (١٠١). ثم يأتي في نهاية المقدمة بعنوان جناسي من العوائد التي يرجوها القارئ، ويتطلع إليها وهو: النسخة المحققة ومنهج التحقيق، ولحق هذا العنوان كتب عن النسخة المحققة قائلا: وهذه النسخة المحققة التي وفقني الله لإعدادها للطبع خدمة للعرية والمشتغلين بها، قد بذلت في إعدادها قصارى الجهد حتى خرجت على هذا النحو الذي يرضى... فإله وحده يعلم كم من الجهد... يشهد بهذا تاريخ نسخ المخطوطة دار الكتب الذي مضى عليه الآن نحو عشرين عاما. (١٠٢).

ولست أدرى أهذا حديث عن النسخة (ز) التي كانت عمدة التحقيق، أم عن النسخة التي تم تحقيقها وصارت عمدة للطبعة؟ كما كتب المحقق عن منهج التحقيق فترتين قصيرتين أقل من تسعة أسطر لم أستوضح فيها منهجه للتحقيق. ففيها يقول: «ولقد كان همي الأول... استخلاص نسخة مطابقة للنسخة الأم أو أقرب... بمقابلة هذه النسخ الثلاث... لاستكمال النقص... بالاستعانة بالمراجع المختلفة... وقد استكملت مهمة التحقيق باعداد فهرس مستوفاة للأبواب والفصول والموضوعات والشواهد... والأعلام والكتب والمصنفات والبلدان التي جاء ذكرها بالكتاب» (١٠٣). وأقول: لا أنصوّر أن هذا المنهج الذي ذكره المحقق يسد حاجة القارئ الذي يريد الدخول إلى الكتاب مرورا بالمنهج

المتكامل الذي يرسمه المؤلف لنفسه، والذي يجب أن يشير فيه إلى كل صغيرة وكبيرة مما سيفعله طيلة مرحلة التحقيق.

وملاحظة جانبية: هي حول فصله (البلدان) عن الأعلام، مع أن فهرس الأعلام تضم: الأشخاص والأماكن من البلدان والجبال والمياه وأيام العرب، وإن كان من الممكن تخصيص كل قسم منها أو قسمين بفهرس خاص.

ولقد ختم المؤلف تقديمه ختاماً موفقاً، فشكر لمن أسهم معه، أو يسر له مراحل التحقيق وإجراءاته.

وبعد المقدمة يأتي حديثي عن: أسلوب التحقيق لنص الكتاب..

وسأعالج هذا الموضوع من خلال عدة نقاط وملاحظات أبدأ بالشكلية منها، ثم أنتقل إلى الموضوعية وهي ثنائى نقاط أسردها مدعومة بالأمثلة والأدلة مع مناقشة كل نقطة. وسوف أقصر التمثيل على خمسة أبواب وقعت في ست وسعين صفحة اختارها من أول الكتاب لتكون نموذجاً، يلور عليه البحث.

أ) مطابقة النص ونقوشه :

وقد أدى الأستاذ المؤلف هذه الجزئية على خير وجه، وأشار إلى كل الاختلافات بين النسخ الثلاث (ز، د، غ) ولعل هذه النقطة تعتبر من النقاط القليلة التي عنى بها المؤلف، وكثير من الصحائف المختلفة نموذجاً تشهد بذلك مثل صفحات ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٩، ١٠، ١٣... وغيرها كثير على امتداد صحائف الكتاب في أغلبها.

ب) ربط النص المطبوع بنسخة التحقيق المخطوطة:

درج المحققون على منهج قيم في كثير من تحقيقاتهم، وهو وضع أرقام صحائف النسخة المخطوطة على هامش النص المطبوع، مع الفصل بين كل صفحة وأخرى بخط مائل مثلاً (/) ويكتب $\frac{1}{2}$ أو $\frac{1}{3}$ مثلاً، أى وجه الورقة الثامنة، $\frac{1}{4}$ أو $\frac{1}{5}$ أى ظهر الورقة الثامنة ليسهل على الباحثين من القراء إمكانية الرجوع إلى النسخة المصدرة في التحقيق - إن شاءوا وعندما تعرض لهم مشكلة ما. ولست أدري لماذا عرف المؤلف عن هذا الأمر الشكل الميسور؟ أو لعل المطبعة هي التي قصرت في هذا الأمر.

ج ضبط النص، ووضع علامات الترقيم، والعنوانات الواضحة:

المقروء في النصوص الخفيفة - وخصوصا النصوص اللغوية - أن تحظى بالضبط المناسب الذي يعصم القارئ من الزلل، ويسر فهم المسائل النحوية أو اللغوية، كما توضع له علامات الترقيم المناسبة للإسهام في توضيح النص وإبرازه في الصورة الملائمة، وتوضع عناوين الأبواب والفصول والمسائل ليستطيع القارئ، للأثر القديم أن يعيش معه بأسلوب العصر ومنهجه، ويسر له الوصول إلى بغيته من أقصر طريق.

والأستاذ المحقق إزاء هذه الأمور، لجده قد التزم ببعضها دون بعض، فالضبط: قد التزم ببعضه وترك أكتفه، وكذلك علامات الترقيم. فالفقرة الآتية مثلا من الصفحة (٣٧) سأورد لها، وأوضح ما كانت تحتاج إليه من ضبط وترقيم: «وكفرارة جعفر الصادق من أوسط مانتطمعون أهاليكم» يسكون الياء، والشحط البعد. وقد شحط يشحط شحطاً وشحوطاً، والخرن بلاد العرب، وصول اسم موضع، وأنا أتصور أن المحقق يرى الساحة من هذا التقصير حيث إن المطابع برعها وبشايها هذه الأمور والتشدد فيها. ولكنني أنه عليها باعتبارها من أسس التحقيق للنصوص اللغوية، ولعل إعادة عرضي للفقرة القصيرة السابقة يوضح القصد الوارد بها، بعد أن استدركت ما فيها من ضبط وعلامات ترقيم:

«وكفرارة جعفر الصادق من أوسط مانتطمعون أهاليكم» يسكون الياء «والشحط» البعد، وقد شحط يشحط شحطاً وشحوطاً. و«الخرن» بلاد العرب. و«وصول» اسم موضع.

أما وضع العناوين فقد عنى بها المحقق، وأبرزها في التوضيح المختارة صحائفه:

- ١- باب شرح الكلمة والكلام.
- ٢- باب إعراب الصحيح الآخر.
- ٣- باب إعراب المعلن الآخر.
- ٤- باب إعراب المتن والمجموع على حده.
- ٥- باب كيفية التثنية وجمعي الصحيح.

ربط أجزاء النص بعضها ببعض :

أرغى المحققون في تحقيقهم للنصوص اللغوية نهجا مفيدا للتيسير على الباحثين، وهو

يربطهم أجزاء النص بعضها ببعض، فحينما يشير المصنف إلى أن موضوعا ما سيأتى الحديث عنه، نجد المحقق يحيل القارئ إليه قائلا: انظر صفحة كذا، وعندما يتحدث عن موضوع سبق يذكر القارئ به قائلا: ارجع إلى صفحة كذا، ولكن الأسطاذ محقق «شرح التسهيل» أعرض عن هذا الأمر، لست أدري لماذا؟ ومن الملاحظ اني كانت تحتاج إلى ربط ولم يربطها - في صحائف الممّوج المختار: أعرض مايتأتى على سبيل المثال:

قول المصنف في صفحة ٧: «يتأتى الكلام عليها في فصل التوبين...» ولا إشارة من المحقق.

وقوله في ص ٢٣: «واجزم بسكون...» إلا في مواضع النجاة... وسأتلى مفعلة... ولا إشارة من المحقق أيضا.

وقوله في ص ٤٨: «... كمصغر مالا يعقل من المذكر وصفته، نحو: دربهات وجبال راسيات، وسأتلى بيان هذا في فصل مفعول له...» ولا إشارة من المحقق كذلك.

وقوله في ص ٧٠: «... جاء هذا في يد ومايعنها على لغة القصر فيها...» وقد تقدم ذلك... وأقول: لا إشارة كذلك من المحقق.

تحقيق الشواهد وتخريجها :

اتفق جمهور المحققين المتأخرين - وهم يحققون النصوص اللغوية - على تحقيق جميع أنواع الشواهد وتخريجها في مقانها، اللهم إلا المعجمات، وسواء أكانت تلك الشواهد من القرآن الكريم، أم من الحديث الشريف، أم من أشعار العرب وأرجازهم، أم من أفوالهم وأمثالهم. والكتاب الذى بين أيدينا - شرح التسهيل - لم يأل محققه جهدا في هذا الأمر بل لعله الأمر الثالى الذى عنى به بعد مقابلة النسخ المخطوطة. ولكنى لاحظت أنه لم يعن بالشواهد القرآنية... غابته بشواهد الحديث أو الشعر. فهو لم يخرج أية قراءة من مصادرها في كتب القراءات ولم يعلن عليها من قريب أو بعيد، اللهم إلا نسبة الآية إلى سورتها، وبين رقمها فيها. وأمثنى على ذلك كثيرون، أذكر منها في صحائف الممّوج المختار:

قول المصنف في ص ٣٠: «... استظهر به على قراءة من قرأ «أعدائى» بفتح النون، وهامش المحقق: الأحقاف آية ١٧ - فقط.

وقوله في ص ٣١: (وقد تحذف ثبوت الوقاية نحو: «ألتاحجوني» في قراءة من حذف الثوب... أو تدغم فيها نحو قراءة: «ألتاحجوني» بتشديد الثوب) وهامش المحقق: الأنعام آية ٨٠ - فقط.

وقوله في ص ٣٢: (أو إتياعا كقراءة من قرأ: «الحمد لله» بكسر الدال. وعليهم زيد من على «أ» أو نقلا كقراءة ورش «أ»: «ألم تعلم أن الله» (٣٣) بفتح الميم). وهامشا المحقق على الترتيب: الفالحة آية ٢، البقرة آية ١٦٥، ١٥٧.. ولا تعليق ولا إحالة.

وقوله في ص ٣٧: (وكقراءة من قرأ: «إلا أن يعنون أو يعنون الذي بيده عقدة النكاح» بسكون الواو. وهامش المحقق: البقرة آية ٢٣٧ - فقط.
) (وجوه كقراءة أبي عمر (١٤٣): «فتوبوا إلى ربكم»)
وهامش المحقق: البقرة آية ٥٤ - فقط.

(وربما قدر جزم الباء في السعة كقراءة قبل (١٤١): «إنه من يتقى ويصبر» بإثبات الباء في يتقى) وهامش المحقق: يوسف آية ٩٠ - فقط.

وغير هذه النماذج كثير كثير، فالمحقق لم يغب عن تخرج القراءة أو الاحالة إليها في مصادرها.

أما شواهد الأحاديث الشريفة، وتخرجها فقد حظيت بعناية المحقق، وأهم بتخرجها من كتب الصحاح في كثير من الأحيان، إلا أنه لم يتبع فيها منهجا موحدا، وترك بعضها دون عناية، فمثلا هناك في ص ١١:

(وسألت فاطمة رضي الله عنها النبي ﷺ عن الرِّفَاءِ..)

وتخرج المحقق في الهامش: ومثله في كتابي النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، دون ذكر رقم الصفحة أو مكان الحديث من الكتاب المذكور.

وفي ص ١٨: (نصرت الله أمراً سمع مقالتي فادّأها كما سمعها) وقد خرج المحقق رواية الحديث في الهامش تحريفاً دقيقاً يخالف سابقه، من التاج الجامع للأصول في جزئه الأول

(ص ٦٨)، وإن لم يخرجها من غيب.

وفي ص ٧٢: (أخو قوله عليه الصلاة والسلام: وإذا أتيتما إلى معضاجكما) وقد خرج الحديث في التمام من المعجم المفهرس فقط. فقال: (وهو موافق لرواية البخاري وأحمد - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث رأوى).

وأقول: إن أتصور أن المعجم المفهرس لألفاظ الحديث إنما يؤدي وظيفة للباحث المتخصص وليس للقارئ العادي، فقد أحال المحقق القاري إلى صحيح البخاري ومسلم أحمد بن حنبل، فهلا أراحه وأحاله إلى الجزء ورقم الصحيفة في كلا المصدرين، كما فعل بالحديث الثالث لهذا الحديث من نفس الصحيفة عندما خرج من صحيح مسلم، خصوصا أن البحث في هذين المصدرين - البخاري ومسلم أحمد - بالتعديد يصعب على بعض المتخصصين، فما بالنا بغيرهم. كما أخذ على المحقق في هذا المجال أيضا أنه لم يعم بتكملة الحديث - حيث لا يتضح إلا بتكملة وتحقيقه^{١٥} - الذي ذكر منه ابن عقيل جملة واحدة.

وبأن دور شواهد الشعر والرجز، وأشهد منصف أن الأستاذ المحقق قد خدمها بإخلاص إلى حد كبير، وإن كانت في بعض الملاحظات العارية، وهي أنه لم ينبع منها موحدا في علاج جميع الشواهد، فأجده في بعض الشواهد يلفها حلقها، فيذكر المصدر، ورقم الصحيفة، والبيت الذي قبل الشاهد، أو الذي بعده، وقاله، وحمل الشاهد، وسبب الاستشهاد، ثم يذكر بحر الشعر الذي نظم عليه البيت، وقد يفسر بعض لغوامض الشاهد. وفي شواهد أخرى أجده يذكر المصدر فقط دون ذكر محل الشاهد، وكثيرا ما أغفل لشرح الشاهد من ديوان صاحبه، وكثيرا ما أغفل لتحديد بحر الشعر كذلك. ويبدو أنه - أي المحقق - كان يكتفي بالمصدر الذي يصادفه، فإن أورد المصدر كل شيء نقل عنه، وإلا فهو يكتفي بما صادف، ولا يضيف شيئا أو يتم منهجه في التخرج من مصادر أخرى، أو يجهد طاقته. وماهي أمثلة مختلفة تدعم رأيي:

ذكر في صفحة (٧) تعليقا على الشاهد (وقول إن أصبت لقد أصابا) قال: «مصدر البيت... والعجز في شرح شواهد ابن عقيل... وهو من قصيدة لجبر بنديوانه ص ٢٦٤ ولم يذكر المحقق - من عنده - السبب في الاستشهاد ولا اسم بحر الشعر.

والى ص (٣٦) علق على شاهد رقم (٢١) بقوله: «الى امر ح ١ ص ٣٠ أشار الى أنه من شواهد عيسى، وأقول: أنه يمكن من القول أنه بحققة من عيسى بقية حصة أنه من مرجعه في هاشم افعال على «أشعوى» أو على «أشعوى» ألا يذكر رقم عاصمه في شواهد العيسى المذكور؟»

والى لشاهد (٤٢) بالصفحة (٦٩) ذكر في حقيق هذا شاهد رقم صاحب امر اوسيب شاعر همدان، وأورد رقم مناقب صاحب معجم شواهد «عيسى في ديوان همدان»، وهما بين عيسى رقم في هذا الموضوع، وغير هذا كثير، ثم «سبح فيه تحقيق منها موحدا».

(ز) تحقيق الأعلام والتعريف بها :

أصبح من المستطاع بين بعض من يحقق الأعلام، يعرفون بها جميع الباحثين، وخصوصا عندما تأتي خبره في قول في نص يكرى على وجه مخصوص ثم يشرع البعض في كتب تصفاته على رحمة هذا حمد، أو يشرع في معجم سداب ياتي سوابق يمكن امرجه به وقد عني يحققون بمحدثين بالرحمة للأعلام والأشخاص أو عائل أو البلدان أو الجبال أو المياه أو أهام العرب

وعندما قرأت كتاب - موضوع بعد - وجدت تحقيق به امر هذا الموضوع اهتمامه، فله بالرحمة لأي علم ورد في نص التحقيق، عن كتابه لأعلام ورد

ويصير بعض لأمنه من صحائف عروج حصار، وهي لأعلام ورد ذكرها في كتاب من الصحائف المشتهرة، دبر بالرحمة في هوامش التحقيق

ص ٤ مرثي عيسى، سيد ص ٩ بن عيسى ص ١١ عيسى ص ١٢، الألفيش وميز ص ١٥ بكس، وصاحب المحكم (وحتى هذا بشر البعض من أنه من ميله، فلا هو عرف بالتحكم ولا صاحبه) ص ١٩ سيبويه، لأمنه (وحتى هذا بشر البعض من أنه الأعلام الشنبري متول سنة ٤٧٦هـ) ص ٢٩ عيسى، قصير، إلهادي، الزجاجي، هشام، العجاج، أبو الحسن.

علم من خلال نظرة سريعة في فهرس التحقيق. ونظرة في الكتايب اللغويين الرائدتين، الكتاب والمقتضب بعد تحقيقهما (١٧)، نبرز لنا أهمية الفهارس الفنية الدقيقة التي صنعها المحققان الجليلان، ويشهد بهذا أى باحث قرأ هذين الكتايبين قبل فهرسهما، فالعناء كل العناء - وقد عشته بنفسى - لمن أراد أن يبحث عن قضية، أو يستخرج مسألة، قد يضطر معها إلى تصفح جزء أو جزئين كاملين فيها وراء عائلته، ووصولاً إلى ضالته.

والكتاب الذى أنقله الجزء الأول من شرح التسهيل لابن عقيل قد عني بحقيقته بصنع بعض فهرسه الفنية، وهى خمسة أنواع: (١) فهرس الأبواب والفصول، (٢) فهرس الموضوعات، وهو فهرس دقيق يشهد بجهد مشكور، حيث يعرض كافة الموضوعات والمسائل الشحيحة الواردة في النص، (٣) فهرس الشواهد القرآنية: وقد نهج فيه نهجا مقيدا حيث ذكر الآية واسم السورة ورقم الآية، مع ذكر رقم الصفحة التي وردت فيها، مع تصنيف كل مجموعة منها تحت الباب الذى وردت فيه، (٤) فهرس الحديث الشريف: وقد نهج فيه المحقق نهجا مقيدا هو الآخر، حيث ذكر الحديث ومصدر تحريجه، مع ذكر رقم الصفحة، وتصنيف كل مجموعة منها تحت الباب الذى وردت فيه، ولكننى أخذ عليه أنه كان يكتب عنوان كل باب، ولو لم يرد تحته حديث واحد، وهامى الأمثلة على ذلك من ص ٦٤٤: (٣) باب إعراب المفعول الآخر. (٤) باب إعراب المثنى والمجموع على حده. (٥) باب كيفية التثنية وجمع التصحيح.

وكذلك في ص ٦٤٥: (٨) باب الاسم العلم (٩) باب الموصول. (١٠) باب اسم الإشارة. (١١) باب المعرب بالأداة.

ثم ذكر الأحاديث الواقعة تحت هذا الباب الحادى عشر.

والصور أنه لم يكن ثمة ما يدعو لذكر أبواب لا يوجد تحتها أى حديث شريف.

(٥) فهرس شواهد الشعر والرجز: وكان هذا الفهرس متقنا كسابقه، حيث اهتم فيه المحقق بإيراد قافية كل حرف، فبدأ بالقافية الساكنة لهذا الحرف - إن وجدت - فالملقوطة فالضمومة فالكسورة، وكان يرقم الشاهد، ويذكر رقم الصفحة، واسم الشاعر إن وجد.

ولاشك أن الجهد المبذول في فهرس التحقيق جاء طيبا مشكورا، باستثناء الملاحظة

الشكلية التي أبدتها على «فهرس شواهد الحديث الشريف».

ولم ملاحظة عامة على «فهارس»، وهي أن فهارس التحقيق الفنية كانت تحتاج إلى إضافة بعض الأنواع كـفهرس الأعلام، وفهرس الأسم والقبائل والطوائف والبطون، وفهرس البلدان والمواضع والجبال والمياه، وفهرس اللغة، خاصة أن ابن عقيل شرح ألفاظاً لغوية كثيرة في عرضه لجميع أبواب الكتاب وفصوله، وكذلك سرد مصادر التحقيق ومراجعته.

وأنصور أن الحق قد أحر هذا النوع الأخير إلى فهارس الجزء الثاني.

وفي نهاية هذه الملاحظات أود تقرير حقيقة عامة في ميدان تحقيق النصوص عمومًا، والنصوص اللغوية خصوصًا، وهي أن التحقيق أمانة علمية تقتضي الدقة، وتلقى على المصدر لها مسئولية كبرى. وقد ظهر في النصف الثاني من القرن العشرين - أو قبله بقليل - في عالمنا العربي مجموعة تعتبر بحق مدرسة للتحقيق اللغوي، قامت على اكتشاف نخبة ممتازة من المحققين الأعلام تلاهم جيل ثان ممتاز جدًا حلواهم^{١١}، وسأعرض هنا الأسماء التي تحضرني من أعلام تلك المدرسة^{١٢}، ومنهم من قضى - بحمهم الله - والباقيون ندعو الله أن يمد في أعمارهم، وينفع بعلمهم، وهم السادة الأساتذة الأجلاء: الدكتور إبراهيم السامرائي، الدكتور إحسان عباس، أحمد شاكر، الدكتور أحمد مطلوب، الدكتور حسين نصار، سعيد الأفعالي، الدكتور شوقي ضيف، عبد السلام هارون، الدكتور عبد المجيد عابدين، علي النحدي ناصف، محمد أبو الفضل إبراهيم، الدكتور محمد حسين، محمد عبد الحاللي عطية، محمد علي النجار، محمد فؤاد عبد الباقي، محمد محي الدين عبد الحميد. وغيرهم كثير ممن ابتدأ هذه المسيرة الزائدة معهم، أو أتى بعدهم، أو تعلموا على علمهم.

وعلى أي متصدر لتحقيق نص من نصوص تراثها اللغوي الأصيل أن يبلغ نهجهم، ويتقن بأعمالهم الأصيلة الخالدة.

وأخيرًا اعتذر للقارئ الكريم أن أطلت عليه، وللأسف الدكتور محقق «شرح التسهيل» عما يكون قد بدر مني مما لا يرضيه، وأشكر له عمله وجهده، ولأؤكد أن الأعمال العظيمة لا تستقيم إلا بالنقد البناء، والنقد الحر - كما يقولون - لا يفسد للود قضية. وليست بعض مأخذ على عمل علمي أصيل بمنقصة من قدر صاحبه.

رحم الله ابن مالك وابن عقيل وبارك في محقق كتابهما، وتبع به ويعلمه.

والله سبحانه من وراء القصد، وهو حسبي، نعم المولى ونعم النصير.

- (١) الكتاب من مخطوطات مركز البحث العلمي وأبحاث التراث الإسلامي مكتبة الشريعة في مكة المكرمة.
- (٢) السهول لأن مالك تحقيق محمد كامل ركاك، ط دار الكتاب العربي، القاهرة ١٩٦٧م.
- (٣) تحقيق الصويحبي وشيخ، ط الخليلي بصرى، ١٩٦٥م.
- (٤) المساعد، صفحة ١.
- (٥) المساعد، صفحة ٢.
- (٦) المساعد، صفحة ٣، ج ١، ط.
- (٧) انظر المقدمة، صفحة ٤.
- (٨) انظر المقدمة من صفحة ٤ إلى صفحة ٦.
- (٩) انظر المقدمة صفحة ٦، ٧.
- انظر المقدمة صفحة ٧. وسوف نرى أن الحق لا يلبس بما وعد على بداية الجزء الأول راء قد أغفل فهرس الأعلام والكتب والمصنفات والمصادر.
- (١٠) تعد هذه الصفحات الست والسبعون كيوماً للدراسة والفقه المذاهب في البحث، حيث يعرض على المراجع ما يصادف على بداية الكتاب إلى شرح واحد والموضوع يتولى على خمسة أبواب مختلفة.
- (١١) وكقول: كان هذا الأمر يحتاج أن يعلق تعليقاً على رأي ابن عقيل من قبل الحق، فما سلكه ابن عقيل هو صحيح، لأن الحروب: ما خلف من الأرض وهو خلاف السهل وبلاء العرب ليست كلها حروباً، والحروب في البيت اسم موضع معين، وهو أيضاً طريق بين المدينة وخبر، وقول: الحروب في بلاء العرب ثلاث: حروب جندة وحروب من يروج وحروب غاصية، وأما ما يعترض من كتب من قصاصة (معجم البلدان) لياقوت ١٠٢١/٢ - حزن.
- (١٢) كان واحداً أن بينه الحق أن القواعد لابد من على بين العائدين، وهي قواعد شاذة وإثبات عن القواعد العشر، وفراغها (من كثير، تابع، ابن حارس، أبو عمرو بن العلاء، عاصم بن أبي السجود، حماد الكسائي، يعقوب، أبو جعفر، حلف).
- (١٣) كان يجب على الحق أن يعلق على النصف في نقل حركة (أو) لم (تعلق) في الآية الكريمة عندما قال: وهي قواعد ورثت يقول: بقصد النصف أنها رواية ورثت عن تابع، لأن ورثا ليس قاطبة بل رواية عن تابع من أن نعم النطق.
- (١٤) أبو بكر الحق أن هذه الآية هي قول الآية ١٥ أو قول الآية ١٧، لأنهما ليست من هاتين أن الشاهد جمع آخر آية الأولى، التفصيل أفضل وأولى، خاصة في شهادة القرآن الكريم.
- (١٥) وهو أبو عمرو بن العلاء الصوري أحد القراء السبعة.
- (١٦) ذكر ابن عقيل أن هذه قراءة قبل والبعض رواية قبل من ابن كثير لأن ابن كثير المكي له رواية: الزوى وقبل. فليس قبل قاطبة - كما زعم ابن عقيل - بل هو زعم عن ابن كثير. وكقول: كذلك: كان من المستحسن أن يعلق الحق بين صاحب القراءة ومن يروى عنه.
- (١٧) وأصل هذا الحديث وقصته - كما عرضها الضمير على عبد الواحد وال في كتابه دعوت في الإسلام والأجرام من ١٥٩ أن طائفة ذهبت إلى بيت الرسول عليه السلام لعشيق إليه أن يعطيها عقوبة من سبها الحرب لمساعد في تكون بداية التي كانت لوقتها، ثم لوقتها، فتكون ما يراه لعاشق، ولعل طائفة الرسول عليه السلام ما ذكرته طائفة، فتعبد إلى بيت طائفة وقد أخذت من يرونها مضاعفة، فأما لقولنا قبل - أي الرسول الكريم - على مكانة، ثم قال: وألا أدركها على غير ما سألت؟ إذاً أوتينا إلى مضاعفكم ذكرنا الله ثلاثاً وثلاثين، وحمدنا ثلاثاً وثلاثين، وسبحنا ثلاثاً وثلاثين، فإن هذا غير ما سألت، والله لا أضيقكم عذاباً وأدع أهل الصفة

تطوى عليهم من الجوع، لا أحد ما ألق عليهم. ولكن أبعدهم (بعده الرقيق من سبي الحرب) وألق عليهم أنفسهم.

يراجع البخاري في كتاب الطبقات (الباب ٤٦) ج ٦ ص ١٩٩ بروي حكاية عائشة والرواية : ولما أعتقنا معا حبسنا لم أبقنا إلى فراشكنا... وسند أحمد بن حنبل ج ١ ص ١٦٦ وحكاية عاتكة والرواية : ولما أبقنا إلى فراشكنا.

(١) قال صاحب التصريح ١٤١/١ : دوران الهم لغير عبودية في لغة حمير. قال الزجاج في حواشيه على ديوان الأديب :

حمير يلقون الهم مبداءا كانت مظهرها كالحديث المزوي (ليس من هم بر حبيب في سفر) إلا أن المحققين أعدلوا في الصوم والسفر، ولما أعدل في الزر فقط... وأراد بالحديث المزوي قوله مكثت : ليس من الزر والصيام في السفر.

(٢) الكتاب السيرة بتحقيق عبد السلام هارون طبعة الكتاب بالقاهرة ١٩٦٦/١٩٦٥م والتعليق لتدريج بتحقيق محمد عبد الحامد مصطفى ط الطبعة الأولى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٧٤م.

(٣) ينظر الدكتور محمد كامل تركات من يهيم على الزعم من الخلاف معه حول بعض النقاط.

(٤) سألنا أسماء هؤلاء العلماء الأفاضل تزيينا أجميدا.